عوائق البحث القانوني وسبل تجاوزها

الدكتور
خليل محمد مصطفى عبدالله
استاذ القانون المدني المشارك
كلية الحقوق - جامعة البحرين

ملخص

يتناول هذا البحث ، الأهمية الخاصة التي يتمتع بها البحث العلمي في العلوم المختلفة وفي مجال القانون بشكل خاص، نظراً لما يشكله البحث القانوني من رافد مهم من روافد التشريع والقضاء ذلك أن المشرع يستفيد من الإنتاج البحثي القانوني عند سن القوانين، والقاضي يستفيد منه عند الحكم في الدعاوى المعروضة عليه.

وقد تعرضنا لواقع البحث العلمي في الوطن العربي من خلال الدراسات والاحصائيات التي تبين ما يعانيه من معوقات أدت إلى تأخره عن مواكبة البحث في الدول المتقدمة . وبينا السبل التي ينبغي اللجوء اليها لتجاوز تلك العوائق والنهوض بالبحث العلمي لتطوره وازدهاره .

Abstract

This research paper deals with the significance of scientific research in the various sciences and specifically within the field of Law, given that legal research constitutes as a vital source for legislation and judiciary. Whereby, the legislator depends on the findings of legal research in the course of enacting laws and the judge benefits from it when ruling on cases brought before the court.

The paper addresses the reality of scientific research in the Arab world through studies and statistics that outline the obstacles that led to its delay in keeping pace with the research in developed countries. The paper further provides suggested approaches that should be followed in order to overcome such obstacles and to advance the development and prosperity of scientific research.

المقدمة :

يمكننا اليوم ، وباطمئنانٍ تام ، أن نقرر بأن هذا العصر هو عصر البحث العلمي بامتياز، ذلك أن قوة المجتمعات وتقدمها واستقلالها وسيادتها ، بل وحتى بقاءها أصبح مرتبطًا بشكل أو بآخر بمقدار تقدمها العلمي في مختلف المجالات ، وهو الذي يتحقق من خلال امتلاكها لمفاتيح وأدوات المعرفة وقدرتها على انتاجها ، ما يتيح تقدمها وتطورها وازدهارها وقوتها ، وكل هذا لا يتحقق إلا بالبحث العلمي الجاد والرصين الذي يكون قادرًا على تمكين المجتمع من الوصول إلى المعرفة التي تنعكس إيجابًا على تطوره وتقدمه في مختلف القطاعات. وقد وصل الأمر إلى أن القرارات السياسية والعسكرية للدول ترتبط بمدى تقدمها في البحث العلمي وما يفرزه من نتائج ومخرجات. وكذلك الحال بالنسبة للشركات الكبرى التي تبني قراراتها الاقتصادية والاستثمارية والمالية على دراسات وبحوث سواءٌ تعلق الأمر بالحاضر أو بالمستقبل، وهذه الأسباب وغيرها هي تستدعي متابعة الوضع البحثي في الوطن العربي من أجل إبراز مواطن الضعف واقتراح عوامل النهوض والتطور.

ورغم أن مناهج البحث وأدواته وعوائقه وسبل تجاوز تلك العوائق تكاد تكون هي ذاتها في مختلف المجالات العلمية ، إلا أننا سنحاول التركيز على هذه المسائل في نطاق البحث القانوني كلما وجدنا فروقاً بشأنها بين البحوث العلمية القانونية من جهة ، والبحوث العلمية في مجال العلوم الأخرى بشكل عام من جهة ثانية .

أهمية البحث :

تأتي أهمية موضوع هذا البحث من أهمية البحث العلمي ذاته للمجتمعات العربية ، سيما وأنه مازال يعاني الكثير من المعيقات التي تمنع تطوره وتقدمه بما ينعكس آثاراً سلبية على مجتمعاتنا.

كما أن هذه الأهمية تبرز من خلال التركيز على البحث العلمي في مجال القانون ، وربما تكون هذه من المرات النادرة التي يتم فيها بحث هذا الموضوع على وجه التحديد .

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أن العديد من الجوانب المتعلقة بموضوعه لم تبحث على نحو كافٍ ، وما زالت بحاجة لمزيد من البحث ، مثل بعض المعيقات التي لم يتم إبرازها بالوضوح المطلوب، إضافة للعديد من السبل والإجراءات التي ينبغي اللجوء إليها لتجاوز عوائق البحث العلمي.

وتتضح هذه المشكلة على نحو بيِّن في مجال البحث القانوني ، إذ إن الكتابات في هذا المجال تكاد تكون قليلة ونادرة، وهو ما يجعل الإضاءة عليه مسألة في غاية الأهمية خصوصًا تلك الجوانب التي يختلف فيها البحث القانوني عن البحث العلمي في المجالات الأخرى، رغم أن معظم المضامين بينهما مشتركة.

أهداف البحث :

إننا نهدف من خلال هذا البحث إلى المساهمة في إلقاء الضوء على واقع البحث العلمي *عمومًا وفي مجال القانون خصوصًا، مع الوقوف عند العوائق التي تمنع تقدمه في الوطن العربي، وبيان السبل التي يمكننا من خلالها تجاوز تلك العوائق والانطلاق نحو غدٍ واعد.*

منهجية البحث :

سنعتمد في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي الموضوعي ، كونه الأكثر ملاءمة لموضوعاته بصورة أساسية . ولهذه الغاية سنقسم البحث إلى مطلبين نخصص الأول لبيان أهمية البحث العلمي عمومًا وفي مجال القانون تحديدًا، ونخصص الثاني لإبراز واقع البحث العلمي بين العوائق وسبل تجاوزها.

المطلب الأول

أهمية البحث العلمي عموماً وفي مجال القانون خصوصا

تمهيد حول معنى البحث العلمي ومناهجه :

ينصرف معنى البحث العلمي إلى تلك العملية التي تستهدف الوصول إلى حقيقة الأمر أو الموضوع أو الظاهرة أو المشكلة محل البحث، من خلال الاعتماد على الوسائل والأدوات والأساليب العلمية القائمة على الاستكشاف والتحليل والنقد، بعيدًا عن المعتقدات والمسلمات المسبقة[1].

ومن الواضح أن على الباحث في البحث العلمي أن يعتمد المنهج العلمي الذي يقوم على الأدوات والأساليب العلمية البعيدة عن الخرافات والأساطير والمسلمات والأحكام المسبقة. وهو ما ينطبق على البحث القانوني أيضًا.

والاعتماد على الأدوات والأساليب العلمية يمثل أساس البحث العلمي، في مختلف المجالات العلمية أو الإنسانية، رغم وجود بعض التمايز ما بين العلوم في بعض الأدوات والوسائل.

إن الأدوات والوسائل والإجراءات التي يتم اعتمادها من الباحث على نحو منظم، وتجعله قادرًا على طرح التصورات للمشكلة أوالموضوع محل البحث وصولاً لحقيقته، هي ما يطلق عليها مناهج البحث العلمي .

وهناك الكثير من مناهج البحث العلمي التي تبناها العديد من العلماء، وشاعت بين الباحثين أهمها: المنهج الوصفي والمنهج التاريخي (الاسترادادي) أوالمنهج التجريبي والمنهج

[1]– بنفس المضمون –انظر– د. ضاري خليل محمود، أصول البحث العلمي، مطبعة جامعة البحرين، الطبعة الأولى ٢٠١١، ص ١٨.

التحليلي والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي[١]. والعلم الذي يُعنى بالمناهج العلمية يسمى "علم المناهج" Methodology.

ويرى البعض إن أول من وضع أسس هذا العلم هو الفيلسوف الألماني " كانت " من خلال تقسيمه المنطق إلى قسمين ؛ أحدهما يتناول الشروط الصحيحة للمعرفة ، والثاني يتناول الطريقة التي يتكون من خلالها أي علم . وهذا القسم الأخير هو ذاته علم المناهج . وهكذا يتبين لنا أن هذا العلم (أي علم المناهج وليس مطلق العلم) يمثل فرعًا من المنطق[٢].

غير أن البحث العلمي لا يُمثل غايةً في ذاته، بل يتم اللجوء إليه والتركيز عليه، والعمل على تشجيعه وتطويره، من أجل الفوائد التي يحققها للمجتمع، سواءٌ بشكل عام أو في النطاق

---

[١]– راندا عبدالحميد – أنواع مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، مقال منشور في موقع مقال الإلكتروني:

https://maqaall.com

– وأيضًا د. صغور أحلام ، أنواع مناهج البحث العلمي، مقال منشور في موقع جامعة وهران/ أحمد بن بله بدون تاريخ

https://elearn.univ.oran1.dz.

– والحقيقة أن تعدد المناهج لا يعني أن على الباحث اعتماد أحد هذه المناهج دون غيره في بحثه ، بل إن المنهجية البحثية هي عملية مركبة يمكن استخدام أكثر من منهج بحثي فيها. انظر في ذلك: علي مراح، منهجية التفكير القانوني (نظريًا وعمليًا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ٢٠٠٤، ص ٧.

– ود. ضاري خليل محمود، المرجع السابق، ص ٢٤ وما بعدها.

[٢]– د. عبود عبدالله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢، ص ٢ ، ٣.

– وأيضًا عبدالرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧، ص ٧.

– وبالنسبة للتفصيل في أنواع مناهج البحث العلمي، وتوضيح كل منها – انظر د. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة الثالثة ٢٠١٩، ص ٣٦ وما بعدها.

القانوني، ولذا سنتناول الآن أهمية البحث العلمي بشكل عام في فرع أول ، وأهميته في مجال القانون في فرع ثانٍ .

الفرع الأول

أهمية البحث العلمي بشكل عام

يحقق البحث العلمي للمجتمعات البشرية عددًا كبيرًا من المنافع التي تعطي له تلك الأهمية، وتجعل الدول، وخصوصًا المتقدمة منها، تتسابق إليه، في محاولة لجني تلك المنافع قبل غيرها.

وكما أسلفنا ، فإن منافع البحث العلمي على المجتمعات كثيرة إلى الدرجة التي من الصعب تحديدها، وهي تنعكس على المجتمع والباحث على حَدٍّ سواء . إلا أن الحَيّز المتاح في هذا البحث لا يُمَكِّننا من التوقف عند جميعها، ومن هنا سنتناول تاليًا أهم تلك المنافع التي تعطي للبحث العلمي أهميته، سواءٌ بالنسبة للمجتمع أو للباحث، وهي:

١. الوصول لحقيقة الظواهر والأشياء والأحداث من خلال اكتشافها وتحليلها ومناقشتها. وهذه العملية ترتبط بجوهر البحث العلمي.
٢. الضبط والتحكم، فالباحث من خلال البحث العلمي يعمل على ضبط الظواهر والأحداث والمشكلات موضوع البحث لفهم حقيقتها والسيطرة عليها، ومن ثم توجيه النتائج لخدمة البشرية.
٣. التنبؤ والاستعداد، فمن خلال البحث العلمي يمكننا التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية التي تسيرإليها الأحداث والظواهر سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية، وبالتالي يمكننا التعامل معها بما يخدم المجتمع[١].

[١]– بو ذراع بلقاسم، دليل البحث العلمي: منهجية ومناهج البحث العلمي وتطبيقها في القانون، بحث منشور في موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية : politics-dz.com

٤. تقدم المجتمع ، ذلك أن من الحقائق التي أصبحت ثابتة في عالم اليوم أن أي تقدم يطمح إليه المجتمع، وفي مختلف المجالات ؛ الاقتصادية أوالصناعية اوالزراعية أوالمالية أوالتكنولوجية أوالفلكية أوالطبيعة أوالهندسية أوالإجتماعية أوالإنسانية أوالقانونية أوالصحية وغيرها، لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة العلوم المختلفة.

وبمقدار التطور والإبداع والإبتكار الذي يتحقق في تلك العلوم يتحدد مدى تطور المجتمع أيضًا، ومن هنا تبرز الحاجة لتطور تلك العلوم باستمرار. وهذا التطور بدوره يتطلب اجتماع العديد من العوامل التي تتضافر فيما بينها لتُحدِث النتيجةَ المطلوبة، ومنها التخطيط الجيد والعمل الدؤوب والإيمان بالهدف لدى المعنيين والشخص المناسب والبحث العلمي الحقيقي الرصين الجاد.

ومن هنا فإن البحث العلمي في مختلف المجالات، يمثل أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى رِفعة وتقدم وازدهار المجتمعات، لأنه يقدم الحلول المطلوبة للمشكلات القائمة، كما أنه يأتي بالإبتكارات والإختراعات الجديدة لتطوير العلوم في تلك المجتمعات .

وبناءً عليه، فإن البحث العلمي يعتبر نظامًا سلوكيًا يعمل على زيادة فهم الانسان لكل ما حوله، وزيادة قدراته للوصول إلى هدفِ تحقيق تقدمٍ وازدهارٍ وتطورٍ في المجتمع يُترجم على شكل منافع للأفراد والمجتمع على حدٍ سواء[1]، حيث يتم ذلك من خلال تطبيق ما توصل إليه الباحثون من اختراعات ونتائج . ومن شأن هذا في النهاية أن يؤدي إلى رفاهية المجتمع وتطوره على مختلف الصُعُد.

٥. تعزيز ثقة الفرد والمجتمع بالحاضر والمستقبل، إن البحث العلمي بما له من دور أساسي في تقدم ورفاهية المجتمع، ليؤكد ثقة الفرد بمجتمعه، ويزيد ثقة الناس داخل المجتمع

– وهو يرى على ما يبدو أن هذه المنافع العلمية تمثل "وظائف العلم" حيث يبحثها تحت هذا العنوان . ص ٨ ، ٩ .

– أيضًا د. محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ١٠ وما بعدها.

[1]– راندا عبدالحميد، المرجع السابق ، والإشارة السابقة أيضاً .

بحاضرهم ومستقبلهم، حين يطمئنون إلى أنهم في مجتمع قادر على مواجهة المشكلات والعوائق وتجاوزها نحو الأفضل من خلال علمائه وباحثيه.

٦. تعزيز ثقة الباحث بنفسه ، لأن البحث العلمي يساعده على تطوير إمكاناته. والتواصل مع كل ما هو جديد من علوم وحقائق ومعلومات واختراعات، وهو ما يعزز ثقته بنفسه ويساعده على الإبداع أكثر[١].

٧. ضرورة البحث العلمي للطلبة الدارسين، فمن المعلوم أن الحصول على بعض الشهادات والدرجات العلمية يتطلب من الدارسين تقديم بحث تخرج أو كتابة رسالة أو أطروحة من قبل طلبة الماجستير والدكتوراة، وهذه الأبحاث والرسائل والأطاريح ينبغي أن تراعى في إعدادها أصول البحث العلمي. ومن هنا لابد للطالب من معرفة أصول ومقومات البحث العلمي لإعداد البحث اللازم لحصوله على الدرجة العلمية التي يريد الحصول عليها[٢].

٨. المساعدة على التواصل أكثر بين المجتمعات، فالبحث العلمي يؤدي إلى التقدم في وسائل التواصل بين المجتمعات في الدول المختلفة، ويُسَهِّل كذلك سبل التنقل فيما بينها، ومن شأن ذلك إتاحة الفرصة للتعرف على المجتمعات الأخرى من حيث ثقافتها وعاداتها ومعتقداتها ومقدار تطورها في مختلف المجالات، ويساعد على التعاون فيما بين هذه المجتمعات بما يخدمها جميعًا.

---

[١]– الجامعة المستنصرية في العراق ، مناهج البحث العلمي، سلسلة محاضرات منشورة على موقع الجامعة المستنصرية في العراق، بدون ذكر اسم المؤلف، ص ٢ وما بعدها ،انظر موقع الجامعة : uommustansiriyah.edu.iq

[٢]– د. رشدي القواسمة ، د. مفيد أبو موسى ، د. جمال أبو الرز ، د. صابر أبو طالب ، مناهج البحث العلمي ، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، الطبعة الثانية ٢٠٠٨، ص ١٢.

الفرع الثاني

أهمية البحث العلمي في مجال القانون

من الأمور التي لا يمكن تجاوزها أو إنكارها، أن البحث العلمي القانوني لا يمكن فصله عن البحث العلمي في المجالات العلمية الأخرى . فالمناهج المعتمدة في البحث واحدة والوسائل والأدوات ذاتها، بل إن الغاية العامة للبحث العلمي، وهي التي تتمثل في الوصول إلى حقيقة الأشياء والظواهر من أجل تسخيرها لخدمة المجتمع، متطابقة أيضًا.

ولذلك فقد تم الأخذ بمناهج البحث العلمي المختلفة في نطاق البحث القانوني فعلاً، وما يزال الأخذ بها قائمًا وسيستمر، وبناءً عليه نجد أن الكثير من الأبحاث القانونية تعتمد المنهج الوصفي، وأخرى تعتمد المنهج التجريبي أو العلمي أو التنبؤي وهكذا. ويُسَجِّل البعض أن المنهج التحليلي الذي يقوم على التفسير والنقد والاستنباط ، قد بدأ تطبيقه في مجال العلوم القانونية على يد "هارولد لازويل" في دراسته للحملة الدعائية التي تولتها وسائل الإعلام البريطانية للمبادئ الأربعة عشر التي تبناها الرئيس الأمريكي " ويلسون " ومنها حق الشعوب في تقرير المصير. واستُخدم هذا المنهج أيضًا في فرنسا عام ١٩٦٩ في دراسة لمحتوى المؤتمرات الصحفية للجنرال ديغول وتحليلها . كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل الجرائم من حيث أنماطها وعددها وبيئتها، استنادًا للأخبار التي تنشرها الجرائد الوطنية ، وفي تحليل الأحكام القضائية السابقة على مرحلة الإستئناف ، وفي دراسة الدساتير والقوانين للوصول الى مواطن القصور والتغيرات فيها ، واستُخدِم أيضاً في تفسير القانون وفي التحقيق الجنائي ، وغيرها . كما أن المنهج التاريخي استعمل ويستعمل في مجال الدراسات القانونية ، وخصوصاً في مجال الدراسات المتعلقة بتاريخ القانون [١].

---

[١]– د. فتحية حزام، فلسفة ومناهج العلوم القانونية، المركز الاكاديمي للنشر، الإسكندرية، طبعة ٢٠٢٠، ص ٧٤ – ٧٦.

– ايضاً ، أنظر لوني نصيرة وعثماني علي ، المنهج التاريخي وأهميته في البحث العلمي في مجال الدراسات القانونية ، بحث منشور في مجلة للدراسات القانونية والإقتصادية ، التي يصدرها معهد الحقوق

من جانب آخر، ورغم ما تقدم من تماثل وتقارب في البحث العلمي بين جميع العلوم ، فلا بد من الاعتراف بوجود قَدْرٍ من التمايز ما بين علم وآخر فيما يتعلق بالبحث العلمي حتى لو كان هذا التمايز ضئيلاً . وسبب التمايز هنا يتمثل في الاختلافات ذاتها ما بين علم وآخر سواء من حيث خصائصه أو طبيعته وأهدافه. ومن هنا فقد يكون أحد أو بعض مناهج البحث ملائماً لاعتماده في أحد العلوم أكثر من ملاءمته لعلم آخر[١].

وكما أسلفنا، فإن الفصل التام بين البحث العلمي القانوني من جهة والبحث العلمي في المجالات العلمية الأخرى من جهة أخرى ، يعتبر أمراً غير ممكن ، سواءٌ من حيث المناهج أوالأدوات أوالنتائج أوالأهمية أوالمعوقات وسبل مواجهتها أيضًا، وذلك بسبب التداخل بين العلوم المختلفة حيث تبدو وكأنها مجموعة من الحلقات المترابطة أو مجموعة من الآلات التي تعمل في مصنع واحد وتشترك جميعها في إنتاج مشترك.

غير أن هذا الترابط والتداخل، لا يمنع من وجود بعض الخصوصية لكل علم، وهذه الخصوصية هي التي تميز كل علم عن العلوم الأخرى من عدة جوانب منها طبيعة المنافع التي يحققها البحث العلمي في كلٍ من هذه العلوم .

وتنطلق أهمية البحث العلمي القانوني من حقيقة أن القانون علم انساني أواجتماعي يتمتع بكل ما يتمتع به هذا العلم من خصائص.

- فالقانون يتصف بالنسبية التي تسبغ عليه الاختلاف من مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى زمن آخر في نفس المجتمع.

والعلوم السياسية بالمركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست في الجزائر ، المجلد رقم ١٠ ، العدد رقم ٢ لسنة ٢٠٢١ ، ص ٥٢٩ وما بعدها .

[١]- حول مميزات البحث العلمي في العلوم الإنسانية، انظر موريس أنجرس، ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وسعيد سبعون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القبة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية ٢٠٠٦، ص ٧٠ وما بعدها.

– كما أن القانون علم حَرَكي متجدد أو متغير غير ثابت ، بل هو يتطور ويتغير باستمرار، فيما عدا المبادئ والقواعد العامة التي أصبحت مستقرة إلى حدٍ بعيدٍ ، نظرًا لعموميتها من جهة، وتَعَلُّقِها بالجوانب المشتركة بين المجتمعات الإنسانية المختلفة من جهة ثانية.

وإن كان صحيحاً أن القانون هو علم إنساني واجتماعي، فهو فنٌّ أيضًا، حيث يمثل محاولةً دائمةً لملاحظةِ الوقائع الاجتماعية ودراستها من أجل تحقيق الحاجات القانونية لكل من الفرد والجماعة داخل المجتمع . ومن ثمَ فهو فنٌّ لأنه يقوم على تبني التطبيقات العلمية المكتسبة في سبيل إيجاد القوانين التي تناسب ظروف المجتمع وأشخاصه [1] ، وهنا تأتي أهمية البحث العلمي القانوني حيث يمثل الأداة التي لابد منها للوصول إلى القواعد القانونية التي تناسب المجتمع من حيث ظروفه السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتاريخية والجغرافية.

وتستخدم في البحث العلمي القانوني ذات المناهج التي تعتمد في البحث العلمي عمومًا، غير أن هذا لا يمنع الباحث من اختيارالمنهج أوالمناهج التي يراها الأكثر ملاءمة لموضوع بحثه.

ومثلما هو الحال في مختلف العلوم ، فإن أهمية البحث العلمي القانوني تنبثق من المنافع التي يحققها للباحث نفسه أو للمجتمع على حدٍ سواء، حيث يعمل على تطويرهما معًا.

وفي هذا الفرع نُبرز أهمية البحث العلمي في مجال القانون ببيان دوره في تطور الباحث، أولاً، ودوره في تطوير المجتمع ثانيًا.

---

[1]– د . صالح طليس ، المنهجية في دراسة القانون ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ٢٠١٠ ، ص ٩ ، ١٠ .

– د. بو ذراع بلقاسم، المرجع السابق ، ص ٥ ، ٦.

أولاً : دور البحث العلمي القانوني في تطور الباحث .

رغم أن الباحث القانوني هو الذي يتولى عملية البحث، إلا التواصل والتعمق في البحث العلمي ينعكس حتمًا على شخصية الباحث من عدة نواحٍ، ويؤدي إلى تطويرها من جوانب عديدة... أهمها ما يلي:

١. للبحث العلمي تأثير كبير على حياة الباحث ونفسيته، حيث يتيح له الاطلاع على الكثير من المناهج والحقائق والمعلومات الجديدة التي لم يكن يعلمها، وهو ما يساعده على اختيار الأفضل من بينها. ومن ثمَ إيجاد الحلول الأنسب للقضايا القانونية في المجتمع.
٢. يؤدي البحث العلمي إلى تطوير القدرات والملكات القانونية العلمية لدى الباحث، وهو ما ينمي قدرته على التحليل والتفكير والنقد.
٣. يوسع البحث العلمي من الأفق العقلي لدى الباحث. ويحرر عقله من الانغلاق والجمود والأنانية، مما يحمله على التفكير الموضوعي الذي يجعله يتقبل آراء غيره وعدم رفضها دون مناقشة. وهو ما يساعد في عملية مناقشة ونقد وتبني القوانين داخل المجتمع.
٤. يعمل البحث العلمي على توسعه صدر الباحث، وتقبل النقد من الغير، وهو ما يخلق لديه المرونة المطلوبة التي تجعله يقبل تغيير أو تعديل آرائه وقناعاته إذا ثبت له خطؤها بناءً على الأدلة المقدمة والحقائق الثابتة.
٥. يعزز البحث العلمي من ثقة الباحث بنفسه. فالباحث عندما يحصل من خلال البحث العلمي على معلومات وافرة وعميقة ، ويحقق معرفةً بالحقائق والتفاصيل الدقيقة للموضوعات والقضايا والمسائل المختلفة ، ويكتسب المَلكات القانونية والمقدرة على التحليل والنقاش والاستنتاج وتقديم الحلول المناسبة، إنما يشعر بالثقة والاعتزاز بنفسه[١] .

---

[١]– وتجدر الإشارة الى ضرورة تحلي الباحث بالعديد من الصفات لكي ينجح ويتميز، انظر د. عبود عبدالله العسكري، المرجع السابق، ص ٢٠ وما بعدها، علي مراح، المرجع السابق، ص ٦١ – ٦٣، د. محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ١٩ وما بعدها.

– وحول دور البحث العلمي في تطور الباحث، انظر: د ز صالح طليس ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

ثانيًا : دور البحث العلمي القانوني في تطوير المجتمع .

يبدو تمييز دور البحث العلمي في مجال القانون عن دور البحث العلمي في المجالات العلمية الأخرى أمرًا صعبًا ، نظراً لتماثل الأهداف المرجوة من البحث العلمي في المجالين ؛ العام والقانوني. فالبحث العلمي يهدف في النهاية للوصول إلى الحقيقة عن طريق مناهج البحث ، وذلك لاستخدامها في خدمة الانسان والمجتمع سواءٌ أكان في مجال القانون أم في أي مجال آخر .

غير أننا سنحاول هنا إبراز دور البحث العلمي القانوني تحديدًا في تطوير المجتمع، من خلال توضيح الطريقة أو الآلية التي تُعتمد لانجاز هذا الدور. ذلك أن المنافع والفوائد التي يحققها البحث العلمي القانوني للمجتمع هي ذاتها التي يحققها البحث العلمي في كل المجالات الأخرى، إلا أن الآلية التي يتم من خلالها الوصول إلى تلك المنافع أولاً ، وطبيعة تلك المنافع ثانياً ، قد تختلفان ما بين مجال بحثي وآخر .

والحقيقة أن البحث العلمي القانوني يرتبط إلى حد كبير بدور الفقه في التعامل مع القواعد القانونية سواء تعلق الأمر بشرحها أو تفسيرها أو التعليق عليها أو نقدها[1] . فالباحث القانوني ، غالباً ، هو نفسه الباحث الفقيه القانوني.

– مناهج البحث العلمي، محاضرات الجامعة المستنصرية، مرجع سابق، ص ٤.

– ويرى جانب من الفقه القانوني أن هذه القدرات والملكات والمعارف التي تتحقق لدى الباحث تمثل الخصائص التي تتميز بها المنهجية العلمية، انظر د. فتحية حزام، المرجع السابق، ص ٥٩ ، ٦٠.

[1]– يلعب الفقه دورين: فهو مصدر مادي للقواعد القانونية من جهة، كما أنه يعتبر مصدرًا استرشاديًا أو استئناسيًا أو تفسيريًا غير ملزم للحكم، انظر دور الفقه القانوني لدى :

– د. خليل محمد مصطفى، المدخل لدراسة القانون، مطبوعات جامعة البحرين، الطبعة الثانية ٢٠٢٢، ص ٧١ – ٧٤ وأيضًا ص ١٥٦ – ١٥٩.

– د. محمد حسين عبدالعال، المدخل لدراسة القانون البحريني، مطبوعات جامعة البحرين، الطبعة الثانية ٢٠٠٦، ص ٢٠٠ وما بعدها.

– Hage Jaap and Akkermans Bram – Introduction to Law, Spring, International publishing Switzerland, 2014, p 23– 36.

ولكن البحث العلمي القانوني لا ينحصر بجهد الفقيه فحسب بل يتسع ليشمل كل جهد بحثي يتوسل مناهج البحث العلمي، ويستهدف الوصول إلى جوهر وحقيقة القانون وأحكامه مهما تكن طبيعة العمل البحثي الذي يقوم به الباحث سواء أكان شرحًا أم تفسيرًا أم تعليقًا أم نقدًا لتلك القواعد أم اقتراحًا للحلول التي يراها تتناسب وظروف المجتمع وتؤدي إلى تطوره وازدهاره من ناحية ثانية.

ومن هنا فإن الجهد البحثي لطلبة الدراسات العليا ولغيرهم سواءٌ كانوا من القضاة اوالمحامين اوأي شخص آخر مهتمٍ بالبحث القانوني ، يمكن أن يشكل جزءاً من البحث القانوني في المجتمع ، شريطة استخدامهم لأدوات البحث العلمي في جهودهم .

وبالمقابل فليس كل فقيه أو طالب دراسات عليا هو باحث، بل لابد من أن يتوفر في أيٍّ منهما الصفات المطلوبة لاعتباره باحثًا بالمعنى الاصطلاحي للكلمة، من أمانة علمية وصبرٍ وتأنٍ وإخلاصٍ لعمله البحثي، ورغبةٍ فيه [١]، إضافة إلى الموضوعية والتواضع العلمي مع الاعتداد بالذات [٢]، والفضول المعرفي والاستعداد الفطري والتمكن من المنهجية العلمية [٣]. ولابد من أن يتوفر لدى الباحث سعة الأفق العقلي وتفتحه، وهو ما يحررعقل الباحث وتفكيره ويبعده عن الانغلاق والجمود والسقوط في الخرافات والأساطير التي توقعه في النتائج المغلوطة أو المعيبة ، ويجب أن يكون الباحث دقيقًا في بحثه واستنتاجاته[٤].

وفي اعتقادنا ، أن كلاً من التفكير العلمي ، إضافة للقدرة على التحليل والنقد والاستنتاج القائمين على أسس ومناهج علمية يعدان من أهم وأبرز الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث. ذلك لأن العمل البحثي هو في الأساس " فعل نقدي " لا يكتفي بالوقوف عند ظاهر

---

[١]– في صفات الباحث بالتفصيل، انظر، د. عبود عبدالله العسكري، المرجع السابق، ص ٢٠ وما بعدها، وهذه الصفات هي صفات عامة ينبغي أن تتوفر في الباحث أيًا كان تخصصه، ولا تخص الباحث القانوني وحده .

[٢]– د. فادي خليل محمود، المرجع السابق، ص ٣٨ وما بعدها.

[٣]– د. محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص ١٩ وما بعدها.

[٤]– علي مراح، المرجع السابق، ص ٦٢ وما بعدها.

الأشياء، بل يقوم على الغوص في داخل الأشياء والظواهر والنصوص لاستبيان حقيقتها وجوهرها والبناء على ذلك .

إن الباحث القانوني الحقيقي هو الباحث المفكر وليس القارئ الحافظ ، وما يميز الأول عن الثاني هو أنه يمتلك أدوات البحث العلمي والمَلَكة القانونية التي ترتقي به إلى مصاف الباحثين الناقدين القادرين على الغوص عميقاً في المبادئ والقواعد القانونية وظروف المجتمع، وعلى الفهم والتحليل والإستقراء والإستنباط والنقد ، وصولاً للخلق والإبداع واقتراح الحلول في مواجهة وحل المشكلات القانونية القائمة ، وتطوير القانون داخل المجتمع ، تماماً كما يعمل الباحثون في المجالات الأخرى، كُلٌّ في مجال تخصصه .

وبناء عليه ، فإن القانوني الذي يقف عند ظاهر النصوص القانونية، ولا يملك المقدرة على سبر أغوارها وتحليلها ونقدها من الداخل، ليس باحثًا حقيقيًا بل هو مجرد قارئ للنصوص وكل ما يكتبه هو وصف لظاهر هذه النصوص ليس إلا.

ولهذا نجد أن أكثر ما يُكتب في مجال القانون ليس عملاً بحثيًا حقيقيًا بل هو " عمل تجميعي " قِوامُه التعامل مع الأحكام الظاهرية للنصوص القانونية من خلال التجميع من عدة مراجع .

وما دامت مناسبة هذا الحديث تتمثل في بيان منافع أو فوائد البحث العلمي القانوني على المجتمع، فيجب الاعتراف بأن هذا البحث يحقق للمجتمع العديد من هذه المنافع التي تظهر في العديد من الجوانب ، أهمها :

١. إن تطوير أي قطاع في الدولة مثل التعليم أو الزراعة أو التكنولوجيا أو الصناعة أوغيرها من القطاعات الأخرى ، وفي أي مجال من مجالاتها ، إنما يتم من خلال سن التشريعات المتقدمة التي من شأنها تطوير القطاع المستهدف. وهنا يبرز دور البحث العلمي القانوني من خلال العمل على الوصول إلى مثل هذه التشريعات المتقدمة، ذلك أن التشريع المتقدم هو بالضرورة انعكاس لبحث علمي قانوني متقدم. والتشريع المتخلف هو أيضًا ترجمة لبحث قانوني متخلف.

إن بلوغ اقتصاد متقدم، مثلا، يتطلب العديد من المقومات والعوامل المختلفة التي لا يمكن إلزام الناس بها، إلا بواسطة قوانين اقتصادية واستثمارية متقدمة. وهكذا الأمر في جميع القطاعات الأخرى.

وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة أن يكون البحث العلمي بكل مجالاته ،عملاً متكاملاً في المجتمع للوصول الى غاياته ، فالبحث القانوني وحده مثلاً لا يكفي دون البحث العلمي في المجالات الأخرى ؛ الاقتصادية والمالية والإجتماعية والتكنولوجية غيرها ، وكذلك الأمر بالنسبة للبحث العلمي في المجالات الأخرى . ولا بد من أن يتكامل البحث العلمي في كل المجالات لكي يتحقق للمجتمع ما يصبو اليه من تقدم وازدهار . وعلى سبيل المثال ، لا يمكن تطوير الصناعات التكنولوجية من خلال البحث العلمي في مجال التكنولوجيا فقط ، بل لا بد من أن يتكامل ذلك مع البحث القانوني ، لأن استثمار واستغلال وحماية مُخرجات هذا البحث التكنولوجي تتطلب سن القوانين التي تنظم وتحكم تلك المُخرجات ، ولا بد من أن تكون هذه القوانين متطورة ومتقدمة ، وهنا يأتي دور البحث العلمي القانوني الذي سيوصلنا إلى هذه القوانين .لأن هذه المخرجات التكنولوجية ، ومهما كانت متقدمة ، فلن تفيد المجتمع إن كانت القوانين السائدة فيه متخلفةً لا تصلح لمواكبة مثل هذه المخرجات .

٢. تحقيق رفاهية المجتمع، التي تعتبر ثمرة للبحث القانوني الجاد الذي يمد المجتمع بقوانين متطورة تؤدي بدورها لتقدم المجتمع فتتحقق الرفاهية.

٣. يؤدي البحث العلمي القانوني الجاد للوصول إلى أفضل القواعد القانونية التي تحفظ كرامة الانسان وحقوقه وإنسانيته، مثل حقوق الإنسان، وهو ما يولد لدى الشخص شعورًا بالعزة والكرامة والأهمية داخل مجتمعه، فينعكس إيجابًا على إنتاجيته فيتحقق الإزدهار، وعلى شعوره بالرضا والاستقلال والسيادة في دولته، فيعم السلم المجتمعي[١].

[١]– حول دور العلم في تحقيق السيادة داخل الدولة، انظر، أنطوان زحلان، ترجمة د. حسن الشريف، العلم والسيادة، التوقعات والإمكانات في البلدان العربية، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٢.

٤. تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق القواعد القانونية التي تكرس قيم المساواة والعدالة بين الأفراد في المجتمع، ويتم الوصول لتلك القوانين من خلال البحث الحثيث الجاد الذي يتولاه الباحث القانوني الحقيقي .

٥. مساعدة القضاء في تحليل وتفسير وتطبيق القوانين. فرغم أن هذه من مهام القاضي إلا أنه في كثير من الحالات يجد نفسه بحاجة إلى من يساعده في شرح وتحليل وتفسير القوانين تمهيدًا لتطبيقها في المنازعات التي ينظرها. والباحث القانوني هو الذي يتولى هذه المهمة، حيث إن جزءًا أساسيًا من جهده ينصرف إلى تحليل وشرح وتفسير ونقد القوانين واقتراح البدائل الأفضل، وهكذا تبدو العلاقة ما بين البحث العلمي وتفسير القانون واضحة، باعتبار تفسير القانون أحد أهداف الباحث[١].

المطلب الثاني

واقع البحث العلمي بين العوائق وسبل تجاوزها

نقسم هذا المطلب إلى فرعين نخصص الأول لإلقاء الضوء على واقع البحث العلمي في الوطن العربي ، ونفرد الثاني لبيان العوائق التي تعترض البحث العلمي وسبل تجاوزها في الوطن العربي.

---

[١]– في التفسير ودوره في تحليل النصوص القانونية وتطبيقها ، وصلتها بالبحث العلمي، انظر:

– د. فتحية حزام، المرجع السابق، ص ٤٧ وما بعدها.

– د. عبدالمنعم فرج الصده، أصول القانون، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٧٣ وما بعدها.

– د. خليل محمد مصطفى، المرجع السابق، ص ١٦٧ وما بعدها.

– د. توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الطبعة الثانية ١٩٨١، ص ٣٧٢ وما بعدها.

– Elliott Catherine and Quinn Frances, English legal System ؛ Person, Education Limited, Eleventh edition 2010, p 52 – 74.

الفرع الأول

واقع البحث العلمي في الوطن العربي

غالبًا ما يقترن البحث العلمي بجهتين علميتين، هما :

أ- الجامعات ، من خلال الأبحاث والدراسات والأوراق التي يعدها أعضاء هيئة التدريس فيها، وكذلك الأطاريح والرسائل والأبحاث التي يقدمها الطلبة في برامج الدراسات العليا.

ب- مراكزالأبحاث التي تكون في بعض الأحيان جزءًا من الجامعات، ويكون بعضها الآخر مستقلاً بنفسه، وذلك من خلال ما يقدمه الباحثون فيها من أوراق وأبحاث تتضمن نتائج تجاربهم العملية ودراساتهم النظرية أيضًا.

ومن هنا جاء الربط بين المستوى العلمي للجامعات والمراكز البحثية من جهة ومقدار ما يتم نشره من أبحاث وأوراق ودراسات رصينة من جانب الباحثين فيها، من جهة ثانية.

وينبني على ما تقدم، أن الأوراق والأبحاث العلمية التي تنشرها تلك الجامعات والمراكز في مجلات علمية رصينة ، تعتبر المؤشر الأهم على مدى التطور العلمي الذي وصلت إليه الدولة .

والحقيقة المرة في العالم العربي أن حجم الإنتاج العلمي من أوراق وأبحاث منشورة في كل دولة عربية على حدة قد وصل في ضآلته إلى الحد الذي لا يستحق أن يُدْرس منفردًا لمقارنته بما ينشر في الدول المتقدمة الأخرى .

وأمام هذه الحقيقة فإننا سنتناول الإنتاج العلمي في كل أقطار الوطن العربي مقارنة مع الدول الأخرى، لتحديد المدى الذي بلغه البحث العلمي في هذه الأقطار مجتمعة، ولمعرفة المراتب البحثية التي وصلت إليها الجامعات والمراكز العربية وفقًا لبعض التصنيفات العالمية التي تبين ترتيب الجامعات في هذا المجال.

إن المعيار الأهم لتحديد الأبحاث الجادة والرصينة ينصرف إلى المدى الذي تساهم فيه تلك الأبحاث في زيادة وتطوير الرصيد العلمي العالمي، ومقدرتها على المشاركة في حل المشكلات القائمة والتخلف والأمية والجهل والأمراض وغيرها، إضافة لمساهمتها في التقدم

العلمي للدولة في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والإجتماعية والصحية والثقافية[١] وغيرها .

ومعرفة الوضع البحثي في الوطن العربي ومدى مساهمته في تقدم بلدانه، يقتضي منا التوقف عند بعض الإحصائيات التي تبين واقع البحث العلمي من حيث عدد الأوراق البحثية التي تم نشرها في الوطن العربي مقارنة ببعض الدول المجاورة، وعدد الجامعات التي دخلت التصنيفات العالمية. ونتناول هذين المؤشرين على التوالي :

المؤشر الأول : عدد الأوراق البحثية المنشورة في الوطن العربي مقارنة ببعض الدول المجاورة :

ونكتفي في هذا الصدد بالاوراق التي نشرت ما بين عامي ٢٠٠١ – ٢٠٢٠ مقارنة بعدد السكان في كل دولة على أساس متوسط عدد السكان خلال العشرين سنة الأخيرة وفقًا لإحصاءات البنك الدولي[٢].

---

[١] – فؤاد قاسم محمد، نظرة عامة لواقع البحث العلمي في الجامعات العربية وسبل الارتقاء، بحث منشور في موقع منظمة المجتمع العلمي العربي ، ص ١ ، ٢ ، انظر موقع المنظمة :
arsco.org/article-detail-31974-8-0

[٢] – حول الجداول والإحصائيات المتعلقة بهذا المؤشر، سيتم الاعتماد بصورة أساسية على ورقة بحثية أعدتها د. موزة بنت محمد الربان، بعنوان: نظرة عامة على البحث العلمي العربي خلال عشرين عامًا، سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١، منشور في موقع منظمة المجتمع العلمي العربي وعنوانها:
arsco.org/article-detail-31977-8-0.

– والجداول مأخوذة نقلاً مع بعض التعديلات ، الجدول الأول ، ص ٤ .

الجدول (١) يبين عدد الأوراق المنشورة في الدول العربية مقارنة ببعض دول الجوار بالنسبة لعدد السكان في العالم بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٢٠

	عدد الأوراق المنشورة	عدد السكان/مليون	نسبة عدد الأوراق إلى عدد السكان لكل مليون نسمة
العالم	٢٥,٦٠٠,٣٦٨	٦,٩٧٣,٢٥٦,١٢١	٣,٦٧١
الدول العربية	٦٠١,٤٢٥	٣٦٢,٢٥٦,٤٤٠	١,٦٦٠
تركيا	٤٧٥,٩٧٢	٧٤,٢٦٥,٦٥٥	٦,٤٠٩
ايران	٤٦٤,٥٥٤	٧٥,٢٢١,٠٣٢	٦,١٧٦

ويبدو واضحًا من الجدول الانخفاض مدى الكبير في نسبة ما أنتجته الدول العربية من أوراق بحثية قياسًا بالنسبة العالمية. ورغم تقارب عدد السكان وعدد الأوراق بين كل من تركيا وإيران وفي النسبة التي تقارب ضعف نسبة الإنتاج العالمي الى عدد السكان ، نلاحظ في المقابل البون الشاسع بين عدد الإنتاج البحثي في كل من الدولتين مقارنة بالوطن العربي، حيث إن عدد الدراسات البحثية في أي من الدولتين على حدة ، يقترب من ستة أمثال ما تم نشره في جميع الدول العربية .

ويستنتج البعض من هذه الإحصائية الأثر الواضح للغة التدريس في الجامعات على عدد ومستوى الأوراق البحثية في الدول، إذ إن البحث العلمي يتطور للأفضل من حيث الكمية والمستوى كلما كان التدريس يتم باللغة الأصلية للباحث وليس بلغة أجنبية، لأنه يكون أكثر قدرة على الفهم والاستيعاب بلغته.

أما الجامعات العربية التي قدمت أعلى عدد من الأوراق المنشورة في نفس الفترة ، فقد تصدرت جامعتا الملك سعود والملك عبدالعزيز السعوديتان مع جامعة القاهرة المصرية الجامعات العربية[١].

[١]- المرجع السابق، ص ٤ – ٥.

الجدول رقم (٢) يبين مقارنة بين أكثر المؤسسات العلمية نشرًا للأوراق في الوطن العربي مع دول الجوار. كما يبين لغة التدريس في تلك المؤسسات الأكثر نشرًا للمعرفة العلمية. والعدد الإجمالي للأوراق المنشورة ما بين ٢٠٠١ – ٢٠٢٠

الدول	الترتيب	المؤسسة	عدد الأوراق المنشورة	لغة التدريس	العدد الاجمال للأوراق المنشورة
الدول العربية	١	جامعة الملك سعود	٤٣,٣٥٣	الإنجليزية	١١١,٧٤١
	٢	جامعة الملك عبدالعزيز	٣٧,٣٧٠	الإنجليزية	
	٣	جامعة القاهرة	٣١,٠١٨	الإنجليزية	
تركيا	١	جامعة اسطنبول	٢٨,١٨٧	التركية	٧٧,٣٠٦
	٢	جامعة حجة تبة	٢٦,٦٩٢	التركية	
	٣	جامعة أنقرة	٢٢,٤٢٧	الإنجليزية	
إيران	١	جامعة آزاد الإسلامية	٧٩,٠٠٤	الفارسية	١٥٧,١٩٨
	٢	جامعة طهران	٤٠,٢١٧	الفارسية	
	٣	جامعة طهران للعلوم الطبية	٣٧,٩٧٢	الإنجليزية	

ويبدو الفارق الكبير بين العدد الإجمالي للأوراق المنشورة في الجامعات الإيرانية الثلاث عن العدد الذي تم نشره من قبل الجامعات التي تقابلها في كل من الوطن العربي وتركيا،

لمصلحة الجامعات الإيرانية، رغم التقارب في عدد السكان بين إيران وتركيا، ورغم الفارق الهائل في عدد السكان ما بين الوطن العربي وإيران .

أما عن انتاج الدول العربية منفردة من الأوراق ، فيتضمنه الجدول التالي :

الجدول رقم (٣) يبين انتاج الدول العربية في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٢٠[١]

الترتيب	الدولة	عدد الأوراق المنشورة	النسبة المئوية من المجموع الكلي العربي	نسبة عدد الأوراق إلى عدد السكان لكل مليون نسمة
١	السعودية	١٧٥,٩٥٧	٢٩.٢٥٧	٦,٢٨٢
٢	مصر	١٧١,٣٥٥	٢٨.٤٩١	١,٩٨٧
٣	تونس	٥٨,٨٤٢	٩.٧٨٤	٥,٤٤٥
٤	الجزائر	٤٦,٩٣٤	٧.٨٠٤	١,٢٤٧
٥	المغرب	٤٠,٠٦٩	٦.٦٦٢	١,٢١٤
٦	الإمارات	٣٥,٧٧٦	٥.٩٤٩	٥,٤٢٣
٧	الأردن	٢٨,٣٧٣	٤.٧١٨	٣,٦٨٠
٨	العراق	٢٣,٨٦٢	٣.٩٦٨	٧٤٠,٧
٩	قطر	٢١,٩٨٦	٣.٦٥٦	١٢,٥٧٨
١٠	لبنان	٢١,٥٤٥	٣.٥٨٢	٣,٩٨٤
١١	الكويت	١٥,٤١٦	٢.٥٦٣	٤,٨٣٧
١٢	عمان	١٢,٣٥٥	٢.٠٥٤	٣,٣٣٨
١٣	السودان	٦,٧٣٣	١.١٢	١٨٧.٥
١٤	سوريا	٥,١٦٣	٠.٨٥٨	٣٠١.٣

[١]– المرجع السابق، ص ٦.

١٥	اليمن	٤,٠٩١	٠.٦٨	١٧١.٤
١٦	البحرين	٤,٠٧٣	٠.٦٦٧	٣,٣٩٥
١٧	ليبيا	٣.٥٤١	٠.٥٨٩	٥٧٥.١
١٨	فلسطين	٣,٢٥٤	٠.٥٤١	٨٣٤.٢
١٩	موريتانيا	٥٥٥	٠.٠٩٢	١٥١
٢٠	الصومال	١٨٥	٠.٠٣١	١٤.٧٥
٢١	جيبوتي	١٧٩	٠.٠٣	٢٠٨
٢٢	جزر القمر	١٢٢	٠.٠٢	١٧١.٢

تم حساب عدد السكان من احصائيات البنك الدولي

ويتبين من هذا الجدول وجود تقارب بين كل من مصر والسعودية في عدد الأوراق المنشورة رغم الفارق بينهما في عدد السكان، كما أنهما يتقدمان كثيرًا على باقي الدول العربية الأخرى . ومع ذلك ، وإذا أخذنا بالإعتبار نسبة عدد الأوراق إلى عدد السكان لكل مليون نسمة نجد أن دولة قطر تأتي في المركز الأول (١٢٥٧٨) تليها السعودية (٦٢٨٢) ثم تليها تونس والامارات والكويت على التوالي. بينما يلاحظ تراجع مصر لمراحل متأخرة بسبب الفارق الكبير في عدد السكان بينها وبين تلك الدول .

أما أكثر المؤسسات العربية نشرًا للأوراق فهو ما نورده في الجدول التالي :

الجدول رقم (٤) يبين مقارنة بين أكثر المؤسسات العلمية العربية نشرًا للأوراق، ونسبة إنتاجها لمجموع الإنتاج العربي من النشر العلمي في الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٢٠ (١)

الترتيب	المؤسسة	عدد الأوراق المنشورة	النسبة المئوية من المجموع الكلي العربي
١	جامعة الملك سعود	٤٣,٣٥٣	٧.٢
٢	جامعة الملك عبدالعزيز	٣٧,٣٧٠	٦.٢
٣	جامعة القاهرة	٣١,٠١٨	٥.٢
٤	جامعة عين شمس	١٨,٥١٤	٣.١
٥	جامعة تونس المنار	١٨,٢٢٠	٣.٠
٦	المركز القومي للبحوث (مصر)	١٧,٠١٧	٢.٨
٧	جامعة المنصورة	١٥,٢٩٦	٢.٥
٨	جامعة صفاقس	١٤,٣٠٣	٢.٤
٩	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية	١٤,١١٢	٢.٣
١٠	جامعة الاسكندرية	١٤,٠٥٦	٢.٣

ومن الواضح أن الجامعات المصرية والسعودية تأتي في مقدمة الدول العربية من حيث الجامعات التي نشرت أكبر عدد من الأوراق البحثية في الوطن العربي، وهي ثلاث جامعات سعودية وخمس جامعات مصرية تليهما تونس بجامعة واحدة.

والحقيقة القاسية في هذا المجال أن نسبة النشر العلمي في الوطن العربي بالنسبة للنشر العالمي لا تتجاوز ١.١% إستنادًا لتقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩ [١].

[١]– المرجع السابق، ص ٩ – ١٠.

ويكفي للدلالة على حجم الفجوة البحثية بين الدول العربية من جهة والدول المتقدمة الأخرى، أن نشير ، على سبيل المثال ،إلى أن الأبحاث العلمية المنجزة في بعض الدول العربية عام ٢٠٠٥ كانت ؛ (١٢٠٣) من الأردن، و (٣٤٥٩) من مصر، و (٢٢٤) من سوريا ، وبالمقابل فقد كان إنتاج إيرلندا وحدها (١٤٩٢٨) بحثًا في العلوم والتخصصات التطبيقية . أما بخصوص الإنتاج البحثي لبعض الجامعات الغربية فقد كان الإنتاج البحثي التراكمي لجامعة هارفارد (٣٢٠٠٠٠) بحث، ولجامعة ستانفورد (٢٣٠٠٠٠)، وكامبردج (١٧٩٠٠٠) وإكسفورد (١٥٣٠٠٠)، ولجامعة طوكيو (٢٤٠٠٠٠) ولجامعة سيؤول الوطنية (١٢٠٠٠٠) ولجامعة سنغافورة الوطنية (٨٣٠٠٠)، ولجامعة طهران (٤٥٠٠٠)، ولجامعة إسطنبول (٢٥٠٠٠) [٢].

أما بالنسبة لتوزيع الأبحاث المنشورة في كل دولة عربية وعددها والمجالات الأكثر نشرًا، ما بين عامي ٢٠٠٨ – ٢٠١٨، فهذا ما يوضحه الجدول الآتي :

---

[١] – انظر تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، ص ١٧٨.

على موقع المؤسسة https://ddl-storage-server.sgp1.cdn.digitaloceanspaces.com/reports/taqreer_elmaarfa2009

[٢] – د. خليل محمد الخطيب، واقع البحث العلمي في الوطن العربي (٢٠٠٨ – ٢٠١٨)، دراسة وصفية تحليلية، بحث منشور في موقع منظمة المجتمع العلمي العربي الالكتروني : Arsco.org/article-detail-1656-8-8-0 – ص ٥ ، ٦ ، والجدول مأخوذ نقلاً.

جدول (٥) حول عدد الأبحاث في الدول العربية والمجالات والمؤسسات الأكثر إنتاجًا (٢٠٠٨ – ٢٠١٨)

م	الدولة	عدد الأبحاث	المجال الأكثر نشرًا	عدد أبحاث المجال	أكثر المؤسسات انتاجاً	عدد الأبحاث
١.	السعودية	١١٢,٥٦٥	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٩,٨٦٧	جامعة الملك سعود	٣٠,٩١٥
٢.	مصر	١٠٦,٨٩١	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٩,٩٨٧	جامعة القاهرة	١٩,٧٦٣
٣.	تونس	٤٨,٤١٧	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٧,٨٦٩	جامعة تونس المنار	١١,٤٢٧
٤.	الجزائر	٣٧,١٣٧	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٦,٦٧٢	جامعة هواري بومدين	٥,٤٢٥
٥.	المغرب	٢٦,٩١٤	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٤,٥٧٢	جامعة محمد الخامس	٦,٢٣٦
٦.	الإمارات	٢٥,٣٦٠	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٥,٠٠٣	جامعة خليفة	٧,٠٨٣
٧.	الأردن	١٦,٨٩٠	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٢,١٤١	الجامعة الأردنية	٤,٩٠٨
٨.	قطر	١٦,٣٢٨	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٢,٩٥٢	جامعة قطر	٥,٨٥٥
٩.	لبنان	١٥,٠٨٧	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٢,٢٦٢	الجامعة الأمريكية	٦,٨٧٤

١٠.	العراق	١٢,١١٩	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	١,٥٣٨	جامعة بغداد	٢,٠٢٨
١١.	الكويت	٩,٢٩٤	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٨٥١	جامعة الكويت	٥,٣٦٣
١٢.	عمان	٧,٧٩٣	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٧٤٢	جامعة السلطان قابوس	٤,٦٧٨
١٣.	السودان	٤,٣٧٩	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٤٥٥	جامعة الخرطوم	١,٧٣٦
١٤.	فسطين	٣,٧٨٦	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٣٧٦	جامعة النجاح الوطنية	٨٠٤
١٥.	سوريا	٣,٢٥١	علم الزراعة	٢٩١	هيئة الطاقة الذرية	٩٠٨
١٦.	ليبيا	٢,٩٠٢	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٤٧٣	جامعة طرابلس	٥٦٢
١٧.	اليمن	٢,٢٣٥	علم المواد	١٤١	جامعة صنعاء	٧٧٠
١٨.	البحرين	٢,٢٢٤	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٢١٦	جامعة البحرين	٩٣٣
١٩.	موريتانيا	٣٠٠	الأمراض المعدية	٣١	جامعة نواكشوط العصرية	١٠٦
٢٠.	جيبوتي	١١٨	الأمراض المعدية	١٣	مركز الدراسات والبحوث	٣٢
٢١.	الصومال	٧٤	الصحة المهنية والبيئية العامة	١١	وزارة الصحة	١٢

٢٢	جزر القمر	٦٨	الأمراض المعدية	١٠	جامعة جزر القمر	٢٤
إجمالي المحاور		٤١٠,٥٤٩	الهندسة الكهربائية والإلكترونية	٥٥,٢٢٥	جامعة الملك سعود	٣١,٢٣٤

ويتضح من هذا الجدول أن أكثر خمس دول عربية نشرًا هي السعودية ومصر وتونس والجزائر والمغرب على التوالي، بينما الأقل نشرًا هي جزر القمر والصومال وجيبوتي وموريتانيا والبحرين. ويلاحظ أن تخصص الهندسة الكهربائية والإلكترونية كان الأكثر بحثًا في ١٧ دولة عربية. كما يلاحظ غياب مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية من المجالات الأكثر بحثاً في جميع الدول العربية .

المؤشر الثاني : عدد الجامعات العربية التي دخلت التصنيفات العالمية مقارنة ببعض دول الجوار :

وفقاً لما أورده تصنيف scimago للمؤسسات التي تتولى البحث والابتكار وخدمة المجتمع في مختلف التخصصات، فإن (٢٢) جامعة عربية كانت ضمن أول (٥٠) جامعة في منطقة الشرق الأوسط للعام ٢٠٢١، وقد توزعت على النحو الآتي : مصر (٦) مؤسسات والسعودية (٥) وقطر (٤) والامارات (٣) ولبنان (٣) والبحرين (١) . وبالمقابل دخل في التصنيف من تركيا (١١) ومن إيران (١٧) مؤسسة تعليمية[١].

ومن بين أول (٢٠٠٠) مؤسسة تعليمية وفقًا للتصنيف ذاته (Scimago) للمؤسسات التعليمية البحثية على مستوى العالم للعام ٢٠٢١، لم يدخل إلا (٦) مؤسسات مصرية و (٥) قطرية و (١) لبنانية و(١) سعودية، مقابل (٤) مؤسسات تركية و(١٢) إيرانية[٢].

[١] – فؤاد قاسم محمد، المرجع السابق، ص ٣.

[2] – Scimagoir.com/rankings.php?ranking=Research.

وطبقاً لتصنيف التايمز العالمي للجامعات لعام ٢٠٢١ من حيث البحث العلمي لم تتضمن قائمة أول (٢٠٠) جامعة سوى جامعة عربية واحدة هي جامعة الملك عبدالعزيزالسعودية [١].

أما في تصنيف (QS) لأفضل ٥٠٠ جامعة، للعام ٢٠٢١، فلم يظهر إلا (١٠) جامعات عربية فقط؛ (٤) سعودية هي : جامعة الملك عبدالعزيز في الترتيب ١٤٣، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن (١٨٦) وجامعة الملك سعود (٢٨٧) وجامعة أم القرى (٤٧٤)، و(٣) جامعات إماراتية هي جامعة خليفة (٢١١) وجامعة الامارات العربية المتحدة (٢٨٤) والجامعة الأمريكية في الشارقة (٣٤٨)، وهناك جامعة واحدة من كل من لبنان (الجامعة الأمريكية في بيروت ٢٢٠) وقطر (جامعة قطر ٢٤٥)[٢] ومصر (الجامعة الأمريكية في القاهرة ٤١١).

ويلاحظ أنه لم يظهر اسم أي جامعة عربية وفقًا لهذا التصنيف (QS) ضمن أول ١٠٠ جامعة لعام ٢٠٢١، بينما دخلت جامعتان فقط بين أول (٢٠٠) جامعة [٣].

---

[1]– timeshighereducation.com/world-university-rankings/2021/word-ranking#!page/0/length/25/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats .

[2]– topuniversities.com/university-ranking/world-university-rankings/2020.

[٣]– حول الجوانب المختلفة للنشر العلمي من حيث معناه وأنواعه والمجلات العربية والعالمية المعتمدة وشروط اعتمادها، وشروط النشر فيها، انظر الإصدار الخاص تحت عنوان "النشر العالمي" إضاءات، الصادر عن منظمة المجتمع العلمي العربي عام ٢٠١٥، ويتضمن العديد من الأبحاث والأوراق حول هذا الموضوع، وذلك على موقعها الالكتروني: arsco.com

وانظر أيضًا، موزة بنت محمد الربان، دليل الكتابة والنشر في المجلات العلمية ، مؤسسة الربان للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى ٢٠٢٠. وهو متاح على موقع المنظمة أيضًا ضمن المكتبة الرقمية : arsco.org/ebook-list.

الفرع الثاني

عوائق البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تجاوزها

يواجه البحث العلمي العربي سواءٌ في مجال القانون او في المجالات الأخرى ، كثيراً من العوائق التي تمنع تطوره وتقدمه ، وبالمقابل فهناك العديد من السبل التي لا بد من اللجوء اليها للتغلب على تلك العوائق وتجاوزها ، بما يؤدي الى انطلاق البحث العلمي العربي وازدهاره . وهذا ما نبحثه تالياً في بندين متتاليين.

البند الأول : عوائق البحث العلمي في الوطن العربي .

تبين لنا مما سبق، أن البحث العلمي في الوطن العربي لم يرق إلى ما هو مطلوب، وأنه مازال متخلفاً إذا ما قورن بنظيره في الدول المتقدمة، وهو ما يؤكد وجود الكثير من العوائق أمام تطوره.

ولاشك في أن العوائق التي تمنع أو تؤجل تقدم البحث العلمي في كل العلوم هي ذاتها التي تعيق البحث القانوني أيضاً .

ومن جهة أخرى ، يُلاحظ أن معظم عوائق البحث العلمي في كل البلدان العربية هي ذاتها ، رغم اختلاف بعض الظروف والإمكانيات فيما بين تلك الدول ، ونتوقف تالياً عند أهم تلك المعوقات :

١. عوائق ترتبط بالتمويل المالي :

يعتبر التمويل من أهم روافع البحث العلمي، ذلك أن البحث العلمي يستلزم الكثير من النفقات اللازمة لنجاحه وتقدمه، ولذلك يمكننا القول بأن التمويل يمثل ضرورةً لوجود وتطور البحث العلمي في أي مجتمع . والعلاقة بين التمويل والبحث العلمي هي علاقة طردية. ورغم وجود عوامل أخرى لا بد منها لهذا التطور، إلا أن التمويل يبقى عاملاً أساسيًا فيها.

وهذا التمويل تبعًا لمصدره إما أن يكون عامًّاً تتولاه الدولة أو يكون خاصاً تتولاه جهات وأشخاص من القطاع الخاص، وإما أن يكون مشتركاً من القطاعين معاً .

وأول ما يلحظه أي باحث في هذا المجال هو النقص الكبير في تمويل البحث العلمي على امتداد الوطن العربي سواءٌ بالنسبة للدول الفقيرة أوالدول الغنية .

فبالنسبة للتمويل العام، فهو أدنى بكثير من الحد المطلوب لقيام بحث علمي متطور يرتقي بالمجتمعات العربية إلى حيث يجب أن تكون ؛ فالدراسات والاحصائيات تدل على أن ما يتم إنفاقه في الدول العربية على البحث العلمي يعتبر ضئيلاً جدًا بالمقارنة مع ما تنفقه الدول الأخرى وخصوصًا الكبرى منها [١].

وتدل الدراسات على أن الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي يكاد ينحصر في الإنفاق الحكومي فقط حيث يمثل ٩٧% تقريبًا من كامل الانفاق المخصص للبحث العلمي، بينما نجد أن هذه النسبة لا تتجاوز ٤٠% في كندا و٣٠% في الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين تنخفض في اليابان إلى ما دون ٢٠% [٢].

إن ما ينفق على البحث العلمي في الدول العربية مجتمعةً يتراوح ما بين ٠.١٤% و ٠.٣٦% من الدخل القومي العربي [٣]، وهو في أكثر الدول العربية لا يتعدى ٠.٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ماعدا تونس والمغرب وليبيا التي وصل فيها الانفاق إلى أكثر من ٠.٧% ، بينما نجد في المقابل أن السويد تنفق ٣.٨% من ناتجها المحلي الإجمالي على

١- د. بلال عبدالملك، مريم أبرادشة، معيقات النشر العلمي في الوطن العربي؛ بحث منشور في مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد ٥٤، يونيو/ حزيران ٢٠١٩، ص ٩٧، ٩٨.

٢- انظر تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، طباعة شركة دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، ص ١٧٤.

٣- د. محمد السيد سليمان أحمد شرف ، النشر العلمي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، بحث تم تقديمه إلى مؤتمر النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة ، العوائق والحلول، الذي نظمه المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسات الإقتصادية، ألمانيا، برلين خلال الفترة من ١٣ - ٢٠٢١/٣/١٤. وهو منشور ضمن الكتاب المتضمن للأبحاث المقدمة في المؤتمر، الجزء الثاني، ص ٢٠ - ٢١. انظر موقع المركز :

https://democraticac.de/?p=73625

البحث العلمي، والولايات المتحدة تنفق ٢.٦٨%، وفنلندا ٣.٥١% واليابان ٣.٨%، وهو في باقي الدول الأوروبية والآسيوية الصاعدة لا يقل عن ١.٨% من ناتجها المحلي[١].

وما يزيد من حدة المشكلة أيضاً هو ضعف مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي حيث تراوحت مساهمته خلال الأعوام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٩ ما بين ٠.٢% – ٠.٥% من إجمالي الناتج المحلي، في حين نجد أن مساهمة هذا القطاع في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا يعادل ضعف ما ينفقه القطاع العام في تلك الدول تقريباً [٢].

ووفقاً لجدول منظمة اليونسكو فإن إنفاق الوطن العربي كاملاً على البحث العلمي بلغ في عام ٢٠١٣ (٠.١١%) من إجمال الناتج القومي [٣].

ويعزو البعض [٤] ضعف الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي إلى عدم تضمين الميزانيات المرصودة للجامعات أية مخصصات للبحث العلمي، أو رصد مبالغ

---

[١]– تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١٧٣، ١٧٤.

[٢]– تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١٧٤.

– أ. سحنوني محمد، النشر العلمي بين المحفزات والجودة في الوطن العربي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول المقام تحت عنوان: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، الواقع والمأمول، الذي نظمه مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات خلال الفترة ٢٩ – ٢٠١٩/٣/٣٠ برلين – ألمانيا، وتم نشر أبحاث المؤتمر في كتاب الكتروني عام ٢٠١٩ على موقع المركز:

– Indexpolls.de/wp-content/uploads/2019/4

ونشير إليه فيما بعد بمؤتمر تقييم جودة النشر العلمي في الوطن العربي.

[٣]– د. يلالي عبدالملك ومريم أبراداشة، المرجع السابق، ص ٩٨.

[٤]– أ.م.د. بيمان جلال أحمد، المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول المقام تحت عنوان: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، الواقع والمأمول، الذي نظمه مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات خلال الفترة ٢٩، ٢٠١٩/٣/٣٠ برلين – ألمانيا، وتم نشر أبحاث المؤتمر في كتاب الكتروني عام ٢٠١٩ ، ص ٣١٨ ، على موقع المركز :

ضئيلة، وتركيز الدول العربية على العمل التدريسي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات وعدم الاهتمام بالعمل البحثي لهم، إضافة لانعدام الرغبة الحقيقية المقترنة بالعمل للاهتمام بالبحث العلمي لدى الجهات السياسية والإدارية العليا في الدول العربية .

وينبغي التأكيد على أن ضعف التمويل يؤدي إلى نقص الإمكانيات المالية الضرورية لتأمين الأجهزة والمواد والمرافق والمختبرات والأدوات والمراجع العلمية والحوافز المالية للباحثين، وهو ما ينعكس سلباً على البحث العلمي من حيث الكمية والجودة والمخرجات[١].

٢. عوائق ترتبط بعملية النشر، وأهمها:

أ- عدم المعرفة بالجوانب التكنولوجية الضرورية لدى الكثير من الباحثين العرب ، للوصول إلى المعلومات الحديثة ، ذلك أن عدم المقدرة على استخدام الانترنت والحاسوب بصورة فعالة من قِبَلِهم يمنعهم من الوصول إلى مصدر مهم لتلك المعلومات، وهو ما يضطرهم للاعتماد على المصادر التقليدية القديمة.

ب- العقلية التقليدية لدى بعض الباحثين والمحكمين ؛

- فهذه العقلية مازالت تتحكم ببعض الباحثين العرب، وتدفعهم للتمسك بكل ما هو قديم سواء تعلق الأمر بالمصادر أو بتقنيات الوصول لها مثل المصادر الإلكترونية، وهو ما ينعكس سلباً على مستوى ما ينشرون من أبحاث [٢].

Indexpolls.de/wp-content/uploads/2019/4

[١]- أ. سحنوني محمد، المرجع السابق، ص ٣٣٩، ٣٤٠.

[٢]- محمد السيد سليمان أحمد شرف، المرجع السابق، ص ٢٤.

- وحول تاريخ ومفهوم التحكيم ، انظر د. مولاي حليمة ، تطور معايير التقييم العلمي للمنشورات العلمية الأكاديمية بالجزائر ، الجودة والعوائق ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول المقام تحت عنوان: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، الواقع والمأمول، الذي نظمه مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات خلال الفترة ٢٩، ٢٠١٩/٣/٣٠ برلين - ألمانيا، وتم نشر أبحاث المؤتمر في كتاب الكتروني عام ٢٠١٩ ، ص ٢٥٥ ، على موقع المركز : Indexpolls.de/wp-content/uploads/2019/4

– من جانب آخر فإن هذه العقلية التقليدية التي تتحكم بعقول بعض المحكمين تؤثر أحيانًا في عملية تحكيم الأبحاث قبل نشرها على نحو سيء. فالكثير من هؤلاء وبعقليته التقليدية يرفض كل ما هو جديد حتى لو كان قيّماً ومبدعاً ، لمجرد جِدّته وحداثته، بدعوى أنه لا يتناسب مع قواعد البحث التقليدية التي يعرفها أولأن هذه الأبحاث تتضمن أفكاراً جديدة وجريئة.

والحقيقة ، إن مثل هؤلاء المحكمين وبهذه العقلية غير القابلة للتطور والتغيير إنما يجبرون الباحثين الجدد على تلافي التجديد وعلى الابتعاد عن طرح الأفكار الحديثة الجريئة خوفاً من عدم قبول أبحاثهم للنشر، وهو ما يحرمهم من فرصة الترقية أو يؤخرها. بل من الممكن ، أن يَقتل أو يَقمع في داخل أيٍّ منهم باحثاً مميزاً ومتمكناً ومبشراً لو أتيحت له فرصة البحث الحر دون قيود العقليات الأكاديمية التقليدية التي مازالت تتحكم في الكثير من الجامعات ومراكز البحث العربية.

جـ – ضعف معرفة اللغات الأجنبية من قبل غالبية الباحثين العرب[1]:

إن أكثر وأهم مجلات النشر في العالم تعتمد اللغة الإنجليزية لغةً للنشر، إضافة لبعض اللغات الأخرى، وبالمقابل فإن غالبية الباحثين العرب لا تتقن أيًا من هذه اللغات، وهو ما يجعلهم غير قادرين على النشر في هذه المجلات ذات الأهمية العالمية، واضطرارهم في النهاية للقبول بالنشر في مجالات ليس لها الانتشار العالمي المأمول.

---

[1]– د. يلال عبدالملك ومريم أبرادشة، المرجع السابق، ص ٩٧ .
– د. خليل محمد الخطيب، المرجع السابق، ص ٥.
– أ.م.د. بيمان جلال أحمد، المرجع السابق، ص ٣١٨.

كما أن ضعف اللغة يُفوِّت على الباحث العربي فرصة الاطلاع على كل ما هو جديد في مجاله، ويبقى يدور في إطار ما ينشر باللغة العربية. ويؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى التقليل من أهمية أبحاثه.

وضعف اللغة هذا قد يدفع بعض الباحثين إلى الانتحال العلمي أوالإستعانة بمكاتب تتولى كتابة أبحاث بلغات أجنبية بمقابل مادي تكون فاقدة للجودة والأصالة والرصانة[١] ، هذا إلى جانب فقدها لوصف المشروعية .

٣. عوائق ترتبط بالنظام التعليمي والباحثين أنفسهم :

يقوم النظام التعليمي في مدارس الدول العربية بشكل عام على أسلوب التلقين، وانعدام أو عدم كفاية المواد الدراسية التي تخلق لدى الطالب مَلَكة التفكير وتُنميِّها مثل الفلسفة والمنطق. ومن ثمَ يأتي الطالب إلى الجامعة فاقدًا القدرة على التفكير المنطقي والعقلاني والملكة النقدية التي تعتبر ضرورية لأي باحث متميز.

وتبدو المشكلة أكبر عندما نعلم بأن معظم الجامعات العربية تعتمد هي الأخرى على طريقة التلقين في التعليم، وخصوصًا في برامج الدراسات العليا، ما يجعل هذه البرامج عاجزة عن إيجاد باحثين مميزين، بل تنحصر الغاية الأهم بالنسبة لطلبة هذة البرامج في الحصول على الدرجة العلمية دون العمل على تنمية القدرات البحثية والمعرفية لديهم . ومن هؤلاء فيما بعد يأتي الباحثون الجدد في المجتمعات العربية بمستوياتهم العلمية المتدنية وإنتاجاتهم العلمية الضحلة[٢]، وهو ما جعل البعض يستنتج أن الباحث في الدول العربية غالباً ما يكون من الباحثين الضعاف وليس من الباحثين الأكفاء.

من زاوية أخرى، فإن التدخل السياسي والإداري في عمل الجامعات والمراكز البحثية في بعض الدول يمنع البحث العلمي من التقدم والتطور، حيث يتم التضييق على

---

[١]– د. فؤاد قاسم محمد، المرجع السابق، ص ٢.

[٢]– د. بلالي عبدالملك ومريم أبرادشة، المرجع السابق، ص ١٠١.

البحث العلمي الحر والنقدي للحيلولة بينه وبين كشف الفساد السياسي أو تعرية الممارسات غير القانونية .

٤. عوائق ترتبط بالاستراتيجية التعليمية ، وتبرز هذه العوائق في الجوانب الآتية :

أ- افتقاد معظم الدول العربية لاستراتيجية صحيحة ومتطورة ومتكاملة في مجال البحث العلمي تعمل على تقدمه وازدهاره ، بل إن غياب هذه الاستراتيجية في كثير من الأحيان يجعل تدخل أجهزة الدولة في العمل البحثي أمراً سلبياً ، حيث يعمل على تهميش الباحثين الجيدين لمصلحة الباحثين غير المؤهلين لاعتبارات سياسية محض كالولاء السياسي والواسطة والمحسوبية.

ويرتبط بهذا العائق أيضاً مشكلة التبعية الفكرية المغرقة للغرب ، لأنها تمنع العرب من إيجاد منظومتهم الفكرية الخاصة التي تُمكنهم من إنتاج الأبحاث والاختراعات التي تضاهي ما ينتجه الغرب ، وتُكرِّس لديهم الخمول والكسل والإحساس بالدونية التي ، بِدوْرها ، تزرع فيهم الإحساس بعدم المقدرة على التميز والإبداع ومضاهاة الآخرين، ومن ثم يَعزفون عن البحث العلمي الجاد[١].

ب- الرقابة الإدارية على الإنتاج الفكري من خلال قوانين المطبوعات التي تفرض ، في بعض الدول ، قيودًا قاسية على البحث والنشر، ما يعيق العملية البحثية ودورها.

ج - ضعف الإدارات في بعض الجامعات والمراكز البحثية في الوطن العربي، حيث يتم تعيينها على أسس الولاء المحسوبية أو الواسطة رغم عدم كفاءتها.

---

[١]- د. نزار قنوع وآخرون، المرجع السابق، ص ٩٦.
- محمد السيد سليمان أحمد شرف، المرجع السابق، ص ٢٥.
- د.بلال عبدالملك ومريم أبرادشة، المرجع السابق، ص ١٠٠، ١٠٣ .
- د. نور الدين فلاك، المرجع السابق، ص ٢٩٦.
- د. فؤاد قاسم محمد، المرجع السابق ، ص ٦.
- أ.م.د. بيمان جلال أحمد، المرجع السابق ، ص ٣١٧.
- د. خليل محمد الخطيب، المرجع السابق ، ص ٥ ، ٦.

إن تولي أشخاص ليس لديهم الكفاءة والخبرة الكافية في المناصب الإدارية في الجامعات ومراكز البحث في بعض الدول يعتبر عاملاً مهماً في إعاقة البحث العلمي فيها، لأن هؤلاء لا يُقَدِّرون أهمية البحث في تطوير الجامعة والمجتمع ، خصوصاً أنهم لا يكونون باحثين أصلاً وليس لديهم رتب علمية أو أنهم حصلوا عليها بطرق ملتوية وغير قانونية [١].

ج- هجرة الكثير من الباحثين العرب :

أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى اقتناع الكثير من الباحثين الجادين بأن لا جدوى من البقاء في الوطن العربي ، وبضرورة البحث عن فرص أفضل، وخصوصاً أن العائد المادي والمعنوي اللذين يتحققان للباحث ضئيلين جدًا إذا ما قورنا بما يحصل عليهما نظيره في الدول المتقدمة . ومن هنا نلاحظ هجرة الكثير من الباحثين العرب إلى خارج الوطن العربي[٢].

وتشير الإحصائيات إلى أن غالبية الكوادر العربية المتخصصة المهاجرة تقيم في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وكندا وألمانيا وأستراليا، كما أن هذه الهجرة إلى الغرب وأمريكا تزداد سنوياً بنسبة ١٠ – ١٥% .

وتدل الإحصائيات أيضًا على أن ما نسبته ٢٥ – ٥٠% من حجم الكفاءات العربية قد هاجر من الوطن العربي، كما أن بعض الهجرات تتجه إلى دول أخرى ، فقد

---

[١]- د. نزار قنوع وآخرون، المرجع السابق، ص ٩٥ – ٩٦.
- د. بلالي عبدالملك ومريم أبرادشة، المرجع السابق ، ص ١٠٠ وما بعدها.
- جامعة المستنصرية، محاضرات مناهج البحث العلمي، المرجع السابق، ص ١٢.
- د. ادريس الكاميري، المرجع السابق، ص ٢٠١ – ٢٠٣.

[٢]- علي مراح، المرجع السابق، ص ٦٠.
- جامعة المستنصرية، الإشارة السابقة.

هاجر من السودان ما بين عامي ٢٠٠٢ – ٢٠١٤ أكثر من ثلاثة آلاف باحث إلى الدول الإفريقية المجاورة مثل إريتريا وأثيوبيا[١].

هـ – إنشغال الباحثين العرب بالمهام التدريسية والإدارية على حساب البحث العلمي :

يمثل أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية غالبية الباحثين في الوطن العربي، وهؤلاء يتم إشغال معظم أوقاتهم وجهودهم بمهام تدريسية وإدارية، وهو ما يقلل من عطائهم وإنجازهم في مجال البحث العلمي مقارنة بزملائهم في الدول المتقدمة .

وتدل البيانات على أن العمل التدريسي للباحثين العرب هو ضعف العمل التدريسي للباحثين في الدول الغربية ، بينما النشاط البحثي لعضو هيئة التدريس في الجامعات العربية العامة والخاصة لا يزيد على ٥ – ١٠ % من عمله الاكاديمي ، في حين أن هذه النسبة في الجامعات الأمريكية والأوروبية ترتفع إلى ٣٥– ٥٠% من مهام عضو هيئة التدريس[٢].

كما يُضاف إلى الأعباء الأكاديمية لأعضاء هيئات التدريس في الكثير من الجامعات العربية أعباء أخرى تتمثل بالأعباء الإدارية مثل اللجان المكلفة بإعداد التقارير والملفات والمواد الخاصة بضمان الجودة ، واللجان الإدارية الأخرى . وهو ما يُضَيِّق الوقت المخصص للبحث العلمي لدى الباحثين العرب ، ويقلل من كمية ونوعية إنتاجهم البحثي .

البند الثاني : سبل تجاوز عوائق البحث العلمي في الوطن العربي

مؤشر تفاؤل :

في البداية نود الإشارة إلى أنه ورغم الواقع المرير للبحث العلمي العربي، مثلما أوضحنا فيما تقدم، إلا أن هناك بعض الجوانب والمؤشرات الإيجابية التي أخذت بالظهور في الآونة

---

[١]– محمد السيد سليمان أحمد شرف، المرجع السابق، ص ٢٤، ٢٥.

– د. بلالي عبدالملك ومريم أبرادشة، المرجع السابق، ص ١٠٠.

[٢]– تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص ١٧١ ، ١٧٢.

الأخيرة ، تتضمن بدايات مبشرة في مسيرة التطور العلمي البحثي العربي، نأمل لها الاستمرارية والتقدم . ومن هذه المؤشرات ما يلي :

أ- زيادة النشر المشترك بين باحثين من دول عربية ونظرائهم الأجانب، وتُبين الدراسات أن أكثر المشاريع البحثية المشتركة في تونس تتم مع باحثين فرنسيين، وفي مصر مع باحثين من الولايات المتحدة الأمريكية تليها ألمانيا والسعودية واليابان وبريطانيا[١].

ب- دخول العديد من الجامعات العربية ضمن قوائم أفضل الجامعات في مجال البحث العلمي، ومثال ذلك ظهور ٨٣ جامعة عربية ضمن أول ١٠٠٠ جامعة في العالم وفقاً لتصنيف "Times" الحديث للعام ٢٠٢٢، وقد تصدرت القائمة العربية مصر (٢٣ جامعة) ثم السعودية (١٥) ثم الجزائر (١١) ثم تونس والمغرب (٦ جامعات لكل منهما) ثم الإمارات والأردن (٥) لكل منهما) فالعراق ولبنان (٤ لكل منهما) وأخيرًا فلسطين وعمان وقطر والكويت بجامعة واحدة لكل منها [٢].

رغم وجود هذه المؤشرات الإيجابية ، إلا أن الجوانب السلبية تبقى هي الغالبة بالنسبة لواقع البحث العلمي العربي . وهذه السلبيات من الممكن تجاوزها من خلال الأخذ بالكثير من الإجراءات التي نتوقف عند أهمها[٣] ، وهي :

---

[١]- المرجع السابق، ص ١٧٨ وما بعدها.

[٢]- د. فؤاد قاسم محمد، المرجع السابق، ص ٦ ، ٧.

[٣]- المرجع السابق، ص ٧- ٨.

- أ.م.د. بيمان جلال محمد، المرجع السابق، ص ٣٢٣ وما بعدها.
- أ . سحنوني محمد، المرجع السابق، ص ٣٤٨ وما بعدها.
- د. ادريس الكامري، المرجع السابق، ص ٢٠٣ وما بعدها.
- د. نزار قنوع وآخرون، المرجع السابق، ص ٩٦ وما بعدها.

- وهذه الإجراءات وغيرها كانت قد تبنتها التوصية الخاصة بالعلم والمشتغلين بالبحث العلمي للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو المنعقد بدورته التاسعة والثلاثين في باريس ٢٠١٧، وقد تم تأكيد هذه التوصية في المؤتمر

١. إيجاد مؤسسات علمية مؤهلة تستطيع وضع السياسات والاستراتيجيات التعليمية القادرة على النهوض بالبحث العلمي في الدول العربية ، وعدم اللجوء لطرق وأساليب غير موضوعية لتعيين القائمين على إدارة هذه المؤسسات من خلال الولاء أو المحسوبية أو الواسطة.

٢. اهتمام الدولة بالبحث العلمي حقيقةً وليس قولاً فقط . ويتمثل هذا الاهتمام في الكثير من الجوانب مثل تخصيص الميزانيات المالية الكافية لإيجاد بيئة بحثية مناسبة تتوفر فيها المباني والأدوات والأجهزة والمكتبات والمصادر الضرورية للبحث العلمي .

٣. الاهتمام بالخطط والبرامج الدراسية في الجامعات، ذلك أن باحثي المستقبل هم اليوم طلبة الجامعات، ولهذا يجب أن تتسم هذه الخطط والبرامج بالمرونة الضرورية لتطورها المستمر بإدخال الموضوعات الجديدة إليها، وتجاوز ما فيها من ثغرات ونواقص.

٤. الاهتمام بالباحثين من الناحيتين المعنوية والمادية :

– فمن الناحية المعنوية ، لابد من تقدير الباحثين والاهتمام بهم وبجهودهم والتعبير عن هذه الاهتمام على أرض الواقع مثل التكريم والإشادة وتخليد أسماء الباحثين المميزين .

– ومن الناحية المادية أيضًا لابد من الاهتمام بهذا الجانب لكي يتفرغ الباحث لعمله البحثي بعيدًا عن ضغوط الحاجات المادية له ولأسرته. أما الاكتفاء بالتنظير لفكرة أن العالِم أو الباحث لا يهمه المال فهو حديث فارغ تمامًا وبعيد عن الواقع ، بل يجب أن تُلبَّى الحاجات المالية للباحث أولاً ، لكي يتحقق له الإطمئنان على نفسه وعلى أسرته ، إضافة لصفاء ذهنه حتى يستطيع البحث والإبداع. أما الباحث المشغول ذهنياً وفكرياً بحاجاته وحاجات أسرته فلا ينتج شيئاً ذا قيمة بحثية حقيقية .

العام للمنظمة الحادي والأربعين الذي انعقد في باريس عام ٢٠٢١، انظر هاتين التوصيتين على موقع المنظمة :

– ar.unesco.org

والاهتمام بالباحثين يقتضي من الدولة والمؤسسات التعليمية التواصل مع القطاع الخاص بل وحتى الشراكة معه لزيادة مشاركته في تمويل البحث العلمي ، ذلك أن هذه المشاركة تعتبر في غاية الأهمية لأنها تزيد من الدعم المادي للبحث العلمي من جهة ، كما أنها تخفف من الحصة المخصصة له في الميزانية العامة للدولة ، دون تخفيض الدعم ذاته .

٥. اعتماد برامج وطرق تدريس متطورة في الدراسات العليا :

لاشك في أن الباحث هو العنصر الأهم في العملية البحثية ، فبدون باحث جيد لا يمكن الحصول على بحث جيد ، مهما توفر من الأسباب والأدوات والمصادر. ومن هنا لا بد من العمل على إيجاد هذه النوعية من الباحثين المتمكنين القادرين على البحث والوصول إلى نتائج مفيدة للمجتمع تعمل على تطويره وازدهاره وتقدمه.

والخطوة الأولى نحو هذا الهدف تبدأ من المدرسة ، حيث يتوجب أن تُعتمد المناهج وطرق التدريس التي من شأنها تخريج الطلبة المتميزين الذين سيصبح العديد منهم في المستقبل طلبة الدراسات العليا في الجامعات.

وفي الجامعات أيضاً ، لا بد من هجر البرامج والطرق التقليدية في التدريس والتقييم التي لم تعد تصلح لتخريج باحثين متميزين يحملون عبء البحث العلمي في دولهم [١].

وفي مجال القانون ، شأنه شأن المجالات الأخرى ، فإن أول ما ينبغي الابتعداد عنه هو الطريقة التلقينية في التدريس، والإتجاه إلى الطرق والوسائل الحديثة التي تخلق لدى الطالب المقدرة على التحليل والمقارنة وروح الخلق والإبداع والنقد. ولا تقل حاجة

---

[١]– حول هذه الطرق المختلفة للتدريس والتقييم في مجال القانون، انظر أ.د. فوزي بن أحمد بالكناني، طرق تدريس وتقييم طلبة الدراسات العليا في القانون : نحو بناء القدرات والخبرات، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، الملحق الخاص بالعدد ٤ ، الجزء الأول ، رمضان ١٤٤٠هـ الموافق مايو /آيار ٢٠١٩، وهو يتضمن أبحاث المؤتمر السنوي الدولي السادس الذي انعقد في الكلية تحت عنوان " المستجدات القانونية المعاصرة .. قضايا وتحديات " خلال الفترة ١–٢ مايو /آيار ٢٠١٩، ص ٣٦٦ وما بعدها.

طالب الحقوق في الدراسات العليا عن غيره من طلبة التخصصات الأخرى لهذه الطرق الحديثة.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد أيضاً من اعتماد الخطط الدراسية التي تتضمن المواد التي تُنمي المَلكة القانونية البحثية لدى الطالب .

وينبغي كذلك اللجوء لوسائل تقييم حديثة للطلبة يتم من خلالها قياس القدرات البحثية لدى الطالب من فهم وتفسير وتحليل واستنباط ومقارنة ونقد للأحكام والآراء المطروحة والسائدة.

كما يجب الابتعاد عن الشخصنة وعدم الموضوعية والمعايير التقليدية في تقييم أعمال الباحثين سواء أكانوا من الطلبة أم من أعضاء هيئة التدريس.

ويجب في هذا الصدد تدعيم القيم التعليمية والمعرفية لدى طلبة الدراسات العليا مثل قيمة القراءة وحب العلم والبحث والابداع حتى لا يكون البحث لديهم مجرد وسيلة للتخرج فقط .

٦. ضرورة توفر الحرية العلمية للباحثين، وعدم التدخل في عملهم من الجهات الرقابية أو السياسية أو الإدارية ، فانعدام الحرية للباحثين هي وصفةٌ لإعدام البحث العلمي الحقيقي [١].

٧. إيجاد خطط تسويقية لحصيلة الإنتاج البحثي من بحوث وكتب وبراءات اختراع وغيرها على أن يعود مردودها المادي والمعنوي للباحث والمخترع نفسه بصورة أساسية ، ليكون ذلك حافزاً له على التطور الدائم ، والإبداع المتواصل في البحث العلمي .

٨. إيجاد قواعد بيانات ومصادر علمية في مختلف المجالات يتم الرجوع إليها من قبل الباحثين في كل الدول العربية والتعاون فيما بينها لهذه الغاية [٢].

---

[١]– د. نور الدين فلاك، المرجع السابق، ص ٢٩٨، ٢٩٩.

– د. مولاي حليمة، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

[٢]– د. نزار قنوع وآخرون، المرجع السابق، ص ١٠١، ١٠٢.

الخاتمة والتوصيات

وهكذا فقد تناولنا ، في هذا البحث ، الأهمية الخاصة التي يتمتع بها البحث العلمي في العلوم المختلفة وفي مجال القانون بشكل خاص، نظراً لما يشكله البحث القانوني من رافد مهم من روافد التشريع والقضاء ذلك أن المشرع يستفيد من الإنتاج البحثي القانوني عند سن القوانين، والقاضي يستفيد منه عند الحكم في الدعاوى المعروضة عليه.

كما تطرقنا لواقع البحث العلمي في الوطن العربي من خلال الدراسات والاحصائيات التي تبين ما يعانيه البحث العلمي من معوقات أدت إلى تأخره عن مواكبة البحث في الدول المتقدمة.

وانتهينا إلى بيان السبل والإجراءات الواجب اللجوء إليها لتطوير البحث العلمي وتقدمه. ونوصي في نهاية هذا البحث بما يلي :

١. الاهتمام الحقيقي، وليس الإعلامي، بالبحث العلمي في الوطن العربي، من قبل الدولة ومؤسساتها وتوفير ما يلزم من تمويل ودعم لتطوره وازدهاره.
٢. إبعاد أية ضغوط عن البحث العلمي ومؤسساته، وعدم التدخل في شؤونه .
٣. تعيين إدارات كفيئة في الجامعات والمراكز البحثية تكون مؤهلة، ومؤمنة بأهمية البحث العلمي ، تكون قادرة على تطويره .
٤. اعتماد خطط وبرامج ومواد تدريسية في الدراسات العليا بعيدة عن أسلوب التلقين والنَّمَطية في التدريس، ويكون من شأنها إيجاد باحثين متميزين يعملون على نهضة أمتنا العربية.
٥. الابتعاد عن الشخصنة والتقليدية في مجال تحكيم الأبحاث.

- د. ادريس الكاميري، المرجع السابق، ص ٢٠٣ وما بعدها.
- د. فؤاد قاسم محمد، المرجع السابق، ص ٧- ٨.

٦. اعتماد استراتيجيات تعليمية تجعل البحث العلمي من أساسيات عمل الجامعات والمراكز البحثية.

٧. عدم إرهاق واستنزاف أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالأعباء الإدارية التي تشغلهم وتمنعهم عن تخصيص الوقت الكافي للبحث العلمي .

قائمة المراجع

اولاً : باللغة العربية :

أ – الكتب :

١ – عبدالرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الناشر: وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧ .

٢ – – د. توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية للنشر، الطبعة الثانية ١٩٨١ .

٣ – د. خليل محمد مصطفى، المدخل لدراسة القانون، مطبوعات جامعة البحرين، الطبعة الثانية ٢٠٢٢ .

٤ – د. رشدي القواسمة ، د. مفيد أبو موسى ، د. جمال أبو الرز ، د. صابر أبو طالب ، مناهج البحث العلمي ، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، الطبعة الثانية ٢٠٠٨ .

٥ – د. ضاري خليل محمود، أصول البحث العلمي، مطبعة جامعة البحرين، الطبعة الأولى ٢٠١١ .

٦– د . صالح طليس ، المنهجية في دراسة القانون ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الأولى ٢٠١٠ .

٧ – د. فتحية حزام، فلسفة ومناهج العلوم القانونية، المركز الاكاديمي للنشر، الإسكندرية، طبعة ٢٠٢٠.

٨ – د. عبدالمنعم فرج الصده، أصول القانون، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩ .

٩ – د. عبود عبدالله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .

١٠ – علي مراح، منهجية التفكير القانوني (نظريًا وعمليًا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة ٢٠٠٤ .

١١- د. محمد حسين عبدالعال، المدخل لدراسة القانون البحريني، مطبوعات جامعة البحرين، الطبعة الثانية ٢٠٠٦.

١٢ - د. محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، الطبعة الثالثة ٢٠١٩ .

١٣ - موريس أنجرس، ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وسعيد سبعون، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، دار القبة للنشر، الجزائر، الطبعة الثانية ٢٠٠٦ .

ب - الأبحاث والمقلات :

١- د. بلال عبدالملك، مريم أبرادشة، معيقات النشر العلمي في الوطن العربي؛ بحث منشور في مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد ٥٤، يونيو/ حزيران ٢٠١٩ .

٢ - بوذراع بلقاسم، دليل البحث العلمي: منهجية ومناهج البحث العلمي وتطبيقها في القانون، بحث منشور في موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية : politics-dz.com

٣ - أ.م.د. بيمان جلال أحمد، المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول المقام تحت عنوان: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، الواقع والمأمول، الذي نظمه مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات خلال الفترة ٢٩، ٢٠١٩/٣/٣٠ برلين - ألمانيا، وتم نشر أبحاث المؤتمر في كتاب الكتروني عام ٢٠١٩ على موقع المركز :

Indexpolls.de/wp-content/uploads/2019/4

٤ - د. خليل محمد الخطيب، واقع البحث العلمي في الوطن العربي (٢٠٠٨ - ٢٠١٨)، دراسة وصفية تحليلية، بحث منشور في موقع منظمة المجتمع العلمي العربي الالكتروني : Arsco.org/article-detail-1656-8-8-0

٥ - راندا عبدالحميد - أنواع مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، مقال منشور في موقع مقال الإلكتروني :

https://maqaall.com

٦ – أ . سحنوني محمد، النشر العلمي بين المحفزات والجودة في الوطن العربي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول المقام تحت عنوان: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، الواقع والمأمول، الذي نظمه مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات خلال الفترة ٢٩، ٢٠١٩/٣/٣٠ برلين – ألمانيا، وتم نشر أبحاث المؤتمر في كتاب الكتروني عام ٢٠١٩ على موقع المركز :

Indexpolls.de/wp-content/uploads/2019/4

٧ – د. صغور أحلام ، أنواع مناهج البحث العلمي، مقال منشور في موقع جامعة وهران/ أحمد بن بله بدون تاريخ :

https://elearn.univ.oran1.dz

٨ – فؤاد قاسم محمد، نظرة عامة لواقع البحث العلمي في الجامعات العربية وسبل الارتقاء، بحث منشور في موقع منظمة المجتمع العلمي العربي ، ص ١ ، ٢ ، انظر موقع المنظمة :
arsco.org/article-detail-31974-8-0

٩ – د. فوزي بن أحمد بالكناني، طرق تدريس وتقييم طلبة الدراسات العليا في القانون : نحو بناء القدرات والخبرات، بحث منشور في مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، الملحق الخاص بالعدد ٤ ، الجزء الأول ، رمضان ١٤٤٠هـ الموافق مايو /آيار ٢٠١٩، وهو يتضمن أبحاث المؤتمر السنوي الدولي السادس الذي انعقد في الكلية تحت عنوان " المستجدات القانونية المعاصرة .. قضايا وتحديات " خلال الفترة ١-٢ مايو /آيار ٢٠١٩ .

٩- لوني نصيرة وعثماني علي ، المنهج التاريخي وأهميته في البحث العلمي في مجال الدراسات القانونية ، بحث منشور في مجلة للدراسات القانونية والإقتصادية ، التي يصدرها معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست في الجزائر ، المجلد رقم ١٠ ، العدد رقم ٢ لسنة ٢٠٢١ .

١٠ – د. محمد السيد سليمان أحمد شرف ، النشر العلمي في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، بحث تم تقديمه إلى مؤتمر النشر العلمي في المجلات والدوريات المحكمة ، العوائق والحلول، الذي نظمه المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسات الإقتصادية، ألمانيا، برلين خلال الفترة من ١٣ – ٢٠٢١/٣/١٤. وهو منشور ضمن الكتاب المتضمن للأبحاث المقدمة في المؤتمر، الجزء الثاني . ومنشور في موقع المركز :
https://democraticac.de/?p=73625

١١ – موزة بنت محمد الربان، دليل الكتابة والنشر في المجلات العلمية ، مؤسسة الربان للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى ٢٠٢٠. وهو متاح على موقع المنظمة أيضًا ضمن المكتبة الرقمية : arsco.org/ebook-list.

١٢ – د. موزة بنت محمد الربان، بعنوان: نظرة عامة على البحث العلمي العربي خلال عشرين عامًا، سبتمبر/ أيلول ٢٠٢١، بحث منشور في موقع منظمة المجتمع العلمي العربي وموقعها : arsco.org/article-detail-31977-8-0.

١٣ – د. مولاي حليمة ، تطور معايير التقييم العلمي للمنشورات العلمية الأكاديمية بالجزائر ، الجودة والعوائق ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول المقام تحت عنوان: تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، الواقع والمأمول، الذي نظمه مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات خلال الفترة ٢٩، ٢٠١٩/٣/٣٠ برلين – ألمانيا، وتم نشر أبحاث المؤتمر في كتاب الكتروني عام ٢٠١٩ ، على موقع المركز : Indexpolls.de/wp-content/uploads/2019/4

١٤ – تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، على موقع المؤسسة :

https://ddl-storage-server.sgp1.cdn.digitaloceanspaces.com/reports/taqreer_elmaarfa2009

١٥ – توصية المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو المنعقد بدورته التاسعة والثلاثين في باريس ٢٠١٧، وتوصية المؤتمر العام للمنظمة الحادي والأربعين الذي انعقد في باريس عام ٢٠٢١، موقع المنظمة : ar.unesco.org

ثانياً : باللغة الإنجليزية :

1- Elliott Catherine and Quinn Frances, English legal System ؛ Person, Education Limited, Eleventh edition 2010 .

2 - Hage Jaap and Akkermans Bram - Introduction to Law, Spring, International publishing Switzerland, 2014

ثالثاً : مواقع الكترونية :

1 - Scimagoir.com

2 - timeshighereducation.com

3 – topuniversities.com